

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار

كلية التربية الأساسية/ حديثة

قسم التاريخ

اسم التدريسي: علي أحمد مهنا

الدرجة العلمية: الدكتوراه

المادة: تاريخ العالم المعاصر

المرحلة: الثالثة

اسم المحاضرة: الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على الدول الكبرى

**The name of the lecturer: is a global economic and convergence
.on major states**

(المحاضرة التاسعة)

الازمة الاقتصادية العالمية واثارها على الدول الكبرى:

يقصد بالازمة الاقتصادية العالمية الانهيار السريع والمفاجئ في سوق الاسهم والبورصات المالية الذي بدأ في الولايات المتحدة الامريكية عام 1929 وامتد ليشمل مختلف الدول الأوروبية وادى الى نتائج سلبية ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب بل وعلى الصعيد الاجتماعي والسياسي. ففي 29 تشرين الاول من عام 1929 اغرقت الاسواق المالية في نيويورك بالأسهم المعروضة للبيع نتيجة للذعر الذي اصاب اصحاب تلك الاسهم بسبب عدد من الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية الأمر الذي ادى الى انخفاض قيمتها الى مستويات متدنية جداً , ونتيجة لذلك اعلنت العشرات من المصارف والشركات افلاسها وسرح العمال وارتفعت نسبة البطالة إلى مستويات عالية جداً ونفشت حالة الكساد الاقتصادي الى درجة ان اثمان المنتجات الزراعية او الصناعية, ولم تعد تغطي حنة نسبة ضئيلة من قيمتها الحقيقية.

اسباب الازمة:

1- يعزي العديد من الباحثين في التاريخ والاقتصاد سبب الازمة الى الوثبة الاقتصادية الكبيرة التي حققتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى نتيجة انفتاح الاسواق الأوروبية والعالمية على البضائع الأمريكية بعد توقف الشركات الأوروبية عن نشاطها الاقتصادي بسبب الحرب

2- هناك من يعيد اسباب الازمة الى توجه الامريكيين بمختلف مستوياتهم الاقتصادية، نتيجة للانتعاش الاقتصادي والرفاهية التي عاشوها خلال وبعد الحرب الى شراء الأسهم والسندات المالية كونها تحقق لهم ربحاً مضموناً ومريحاً.

3- سياسة العزلة التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب وخسارة (ولسن) الانتخابات ومجيء الجمهوريين للسلطة اذ ادت تلك السياسة الى فقدان الامريكيين للأسواق الاجنبية

- ازمة الولايات المتحدة الامريكية :

كان من أهم نتائج هذه الازمة هو ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة ليصل عام 1930 الى ثلاثة ملايين عاطل ارتفع عام 1933 ليصل الى خمسة عشر مليون عاطل عن العمل و اعلنت المئات من المصارف والشركات افلاسها . وعلى الرغم من محاولة الرئيس الامريكي (هوفر) اتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من تأثير الازمة إلا أن تداعياتها كانت أكبر من قدراته واجراءاته، ومن بينها دعم القطاعات العامة وانشاء (المجلس الاتحادي للتسليف) إلا ان الشعب الأمريكي اقتنع بان الحكومة الجمهورية برئاسة (هوفر) غير قادرة على معالجة الازمة ذلك فقد تحول تأييد الشعب إلى الديمقراطيين الذين قدموا برنامجاً وخططاً بمساعدة عدد من الخبراء الاقتصاديين للخروج من الازمة مع تقديمهم مرشحاً طموحاً هو (فرانكلين روزفلت) .

وحال وصول روزفلت للسلطة شرع بسلسلة من الاجراءات أهمها:

- أ- قامت حكومة روزفلت بتوفير تسهيلات من القروض والمنح في ميدان الزراعة والصناعة وصلت الى ملايين الدولارات بهدف اعادة الحياة الى الشركات والمصانع.
- ب- استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من خلال تشييد الطرق وانشاء الجسور.
- ج- دعم البنوك من خلال ضمان الدولة لمدخرات العملاء إلى حد خمسة آلاف دولار للعميل الواحد .
- د- فرض القوانين التي تتيح للدولة السيطرة على الاسهم والسندات والاشراف على تداولها بما لا يسمح بانهيارها كما حصل عام 1929.
- هـ - فرض الضرائب المناسبة على افراد الطبقة الغنية والشركات الكبرى.
- و - اصدر الكونغرس قانوناً للإغاثة الزراعية ينص على منع اعانات مالية للمزارعين بشرط ان يلتزمون بالخطط التي اعدتها الحكومة لتنفيذ الاهداف الزراعية
- ز - بذل مساعي خارجية من خلال نشاط وزير الخارجية (كوردل هل) لفتح الاسواق العالمية امام المنتجات الامريكية، لذلك فقد جرت مفاوضات مع عدد من الدول ادت الى عقد مجموعة من الاتفاقيات التي وفرت في سنه واحدة اسواقاً واسعة للمنتجات الامريكية.

ح-تخفيض قيمة الدولار بهدف زيادة الصادرات الامريكية الى الخارج ورفع قيمة التعرفة الجمركية على البضائع الاجنبية بهدف منع منافسة تلك البضائع للسلع الامريكية.

ط- اصدار مجموعة من القوانين من أجل القضاء على البطالة وتنظيم العمل فقد تم اصدار قانون الانعاش الوطني لعام 1933 وفيه انقاص ساعات العمل، رفع الاجور ومنع عمل الاحداث. كما تم اصدار قانون عام 1935 للضمان الاجتماعي والذي يحمي العاطلين عن العمل وغير القادرين عليه كالمسنين.

ثانياً : الأزمة الفرنسية:

عانت فرنسا من آثار الحرب العالمية الأولى والتي ادت الى انهيار شامل للاقتصاد والبنية الصناعية والزراعية, وقد عملت الحكومات المتعاقبة بعد انتهاء الحرب على اتباع العديد من السياسات والاجراءات الهادفة الى معالجة الاوضاع المتردية فرنسا . وخلال الفترة من عام 1919 حتى عام 1926 نجحت تلك المحاولات في اشاد حالة من الانتعاش والنمو الاقتصادي استمر في تصاعد حتى عام 1929.

عندما حصلت حالة الكساد الاقتصادي العالمي نتيجة الازمة الاقتصادية ، 1929 لم يصل تأثيرها بشكل مباشر وسريع الى فرنسا إلا إنه عندما حلت سنة 1930 بدأت تلك الآثار تنعكس على الاقتصاد الفرنسي. ففي ذلك العام بدأت الأوضاع الاقتصادية بالتدهور من خلال تراجع مستوى التجارة الخارجية نتيجة اجراءات الحماية الجمركية التي اتخذتها الدول الاخرى لحماية اقتصادها كما ان نسبة البطال بدأت بالارتفاع لتصل عام 1935 لأكثر من مليوني عاطل عن العمل.

لقد انعكست الاوضاع الاقتصادية المتردية على الواقع الاجتماعي والسياسي :

1- عاشت الحكومات الفرنسية حاله من عدم الاستقرار تمثل بقصر فتره تلك الحكومات وفشلها في تطبيق برامجها الخاصة بمعالجة الاوضاع الاقتصادية. على سبيل ثال للفترة من 1932 - 1934 تعاقبت أربع وزارات، وفي عام 1935 وحده تغيرت لوزارات خمس مرات.

2- تزايد نشاط الحركات السياسية باتجاهات مختلفة، فهناك المنظمات الفاشية والتي تعمل على تفويض النظام الجمهوري البرلماني في فرنسا واقامة نظام مشابه للنظام الديكتاتوري في ايطاليا .

3- في هذه الاجواء غير المستقرة واحداث الشغب قررت القوى الاشتراكية الاصلاحية والشيعية تكوين تحالف لمواجهة المد الفاشي المتصاعد في فرنسا واطلق على هذا التحالف (الجبهة الشعبية ترأسه الاقتصادي الاشتراكي اليهودي ليون بلوم). وقد قدمت الجبهة برنامجها الإصلاحي للشعب في انتخابات عام 1936 .

4- لم ينة وصول الجبهة الشعبية بزعامة بلوم الى السلطة حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، فقد عارض اصحاب المصانع والمصارف سياسة بلوم الاشتراكية.

- لقد حاول بلوم تنفيذ برنامج اصلاحي يقوم على عدد من الاجراءات من بينها :

1- زيادة اجور العمال.

2- تعهده بتشريع قوانين الضمان الاجتماعي.

3-تحديد ساعات العمل الاسبوعية بـ 40 ساعة .

4- دعم الحركة النقابية.

5- اصدار تشريعات اقتصادية لإصلاح الاوضاع المالية فضلاً عن دعم الفلاحين ومحاولة انعاش الصناعة.

ثالثاً: الأزمة البريطانية

لا بد من الإشارة في البدء الى حقيقة تاريخية وهي أن بريطانيا تمتلك نظام سياسياً ديمقراطياً متماسكاً يعود تاريخه الى اكثر من قرنين من الزمان تمكن خلال المجتمع البريطاني من بناء نظامه السياسي بعيداً عن العنف، وقد ساعد على ذلك نتائج الثورة الصناعية التي بدأت في بريطانيا والتي اسهمت في اشاعة نوع من الرخاء الاقتصادي ومن ثم الاستقرار السياسي والنضوج الفكري. وقد وصلت بريطانيا في نهاي القرن التاسع عشر الى استقرار تام في النظام الدستوري والذي كفل لجميع المواطنين حق التصويت وابداء الرأي والمناقشة السياسية والاقتصادية فضلاً عن قوانين الضمان الاجتماعي وغيرها

عندما حصل الانهيار المالي في عام 1929 كان حزب العمال في السلطة بزعامة رامزي ماكدونالد هو الحال في باقي الدول الكبرى عانت بريطانيا من ازدياد نسبة البطالة والتي وصلت الى ثلاثة ملايين عاطل عن العمل فضلاً عن هروب الاموال الى الخارج كما إن التجارة الخارجية بدأت تتعطل نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الدول الأخرى لحماية منتجاتها.

ونتيجة لذلك التدهور في الوضع الاقتصادي حاول ماكدونالد وضع آلية وصفها بعض حكومته بالقاسية لمعالجة الازمة لذلك ونتيجة لتلك الاعتراضات شكل ماكدونالد وزارة ائتلافية مع حزب المحافظين اطلق عليها وزارة الاتحاد الوطني استطاعت الحصول على نصر كبير في انتخابات عام 1931.

وابرز اجراءات تلك الوزارة لمعالجة الازمة هي:

- 1- تخفيض النفقات الحكومية وتبني سياسية الاقتصاد في النفقات من خلال الضغط على خطط الحكومة الخدمية والاعانات وغيرها.
- 2- اتخاذ عدد من الاجراءات المالية كتخفيض قيمة الجنيه والخروج من قاعدة الذهب كغطاء للعملة .
- 3- حث الدول المنضوية تحت منظمة (رابطة الشعوب البريطانية الحرة) الكومنولث بإعطاء المنتجات البريطانية الافضلية على صناعات باقي الدول.
- 4- محاولة امتصاص البطالة من خلال تطبيق التجنيد العسكري.

رئيس القسم : د. محمد صكر